

المصدر : المدينة المنورة

العدد : 16500

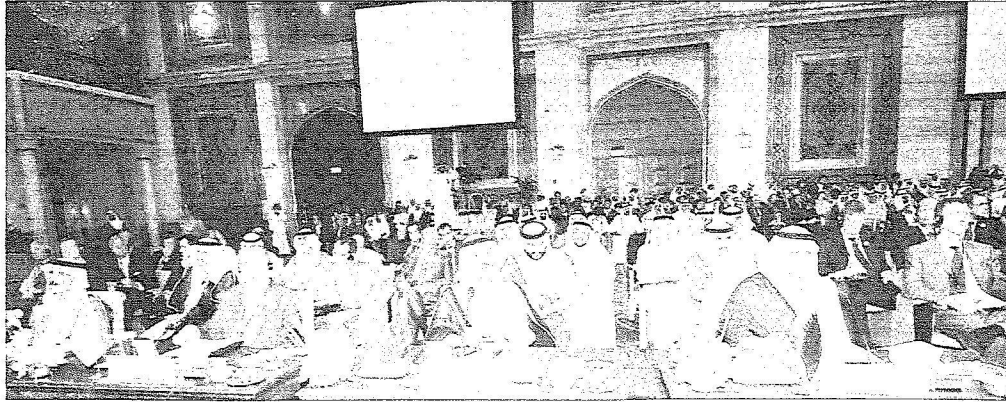
التاريخ : 26-06-2008

المسلسل : 101

الصفحات : 13

طالبوا دعمها بوضع آليات للتنفيذ.. اقتصاديون يؤكدون لـ **الهيئة**:

تطبيق مبادرة خادم الحرمين يضع أسعار سوق النفط تحت السيطرة



حضور دولي رافق انطلاقه اجتماع جدة للطاقة

عبد الله حشيش - القاهرة

رحبت الدوائر الاقتصادية في مصر بالمبادرة التي قدمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في مؤتمر النفط بجدة ووصفتها بالمعوازنة والسياسة الأبعاد الإنسانية في السياسة السعودية لمرعاة المستفيدين والمنتجين وتحقيق التوافق بين الطرفين لكبح جماح ارتفاع الأسعار الجنوني.

ورئيسياً في الارتفاع الجنوني للأسعار.

وقال وزير الاقتصاد المصري الأسبق الدكتور مصطفى السعيد: إن مبادرة خادم الحرمين الشريفين يجب أن تدفع الدول المنتجة للنفط على وضع اليات لتطبيقها وأنه بدون هذه اليات ستظل سوق النفط خارج السيطرة داعياً إلى إيجاد تشريعات دولية لضبط عملية المضاربات في أسعار النفط في البورصات العالمية والتي شطب دوراً مباشراً ورئيسياً في الارتفاع الجنوني للأسعار. وأوضح أن تزايد الأسعار لا يعود بصفة أساسية إلى نقص العرض عن الطلب إذ إن الدول المنتجة لم تتخذ سياسات خفض الإنتاج بل العكس هو الصحيح إذ قامت بعض الدول بزيادة حصص الإنتاج ورغم هذا واصلت الأسعار ارتفاعها، وفي هذا المجال نجد أن المملكة بوصفها أكبر منتج للنفط قررت زيادة الإنتاج وهو قرار اقتصادي مهم ويجب أن يواكبه قرارات مماثلة من باقي الدول المنتجة، كما أن الدول المستهلكة مطالبة

في الوقت نفسه وأكثر من أي وقت مضى بفرض سياسات وتشريعات لضبط عملية المضاربات بالأسعار وخفض الضرائب على المحروقات من خلال سياساتها الوطنية بحيث لا يتوقف الوضع عن مجرد الضغط على السوق المنتجة لزيادة الإنتاج فقط.

من ناحيته قال الخبير الاقتصادي والاستاذ أكاديمي السمات للعلوم والحاسبات الدكتور عبد العظيم إن ارتفاع أسعار النفط قضية عالمية وإيجاد مخرج للحل يتطلب تعاون المنتجين والمستهلكين عبر حزمة من السياسات الواقعية التي تخدم مصالح الطرفين، وفي تقديري فإن عملية زيادة الإنتاج لن توقف ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية نالمة تتدخل الدول المستهلكة لضبط عمليات المضاربات وفرض تشريعات تتعلق بالضرائب المفروضة على المحروقات مثل ضريبة الكربون وغيرها وهي تقرر لصالح الدول المستهلكة وتخصم من عائدات الدول المنتجة.

وأشار الدكتور عبد العظيم

إلى أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين تعد نقطة البدء الحقيقية التي يجب البناء عليها، من خلال تعاون بين المنتجين والمستهلكين، معتبراً أنها خطوة إيجابية تعكس توازن الرؤية السعودية لحل أزمة أسعار النفط. من ناحيته قال أستاذ الاقتصاد الدولي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة الدكتور عمر فراج إن ما طرحه الملك عبد الله بن عبد العزيز يعد أمراً إيجابياً ويمكن نقطة البدء في ضبط الأسعار العالمية للنفط، ولكن لنجاح هذه المبادرة يتطلب عدة أشياء في مقدمتها أن تتوافق الدول المنتجة مع الطرح السعودي وأن توافق على زيادة الإنتاج أو على الأقل أن تشارك بنسبة من حصص الإنتاج لتمويل الصندوق المقترح وهذه النقطة ما زالت خلافية بين الدول المنتجة.

ولنا يجب أن نأخذ الدول المستهلكة بأخذ الجد بما جاء في كلمة العاهل السعودي بخصوص ضرورة مواجبة الحضارات العالمية في أسعار النفط عبر البورصات.

وأضاف: ضبط الأسعار يجب أن يكون مشتركاً بين المنتجين والمستهلكين وأن يتم عبر رؤية جماعية تتناغم من الامم المتحدة إذ إن «أوبك» ليست الطرف الوحيد في القضية، وأن هناك مستهلكين ويرى الخبير الاقتصادي بمرکز أبحاث الشرق الأوسط الدكتور رضا موسى أن قضية الأسعار يجب أن تكون قضية واحدة ويجب الربط بين أسعار النفط وأسعار الغذاء، وهي رؤية منطقية إذ إن الذين يعانون من ارتفاع أسعار الغذاء هم بالأساس من الدول النامية المنتجة للنفط، وإن المنتج للغذاء هم مستهلكو النفط ومن هنا تبدو مناقشة قضية الأسعار ضرورية عالمية ليس للنفط فقط بل يجب أن تشمل الجيود ضبط أسعار الغذاء حتى يتحقق الاستقرار العالمي وهذا مرتبط بالاستقرار السياسي في العالم، وقضايا العالم متكاملة ومتراصة ولا يمكن الفصل فيها، وعموماً مبادرة خادم الحرمين الشريفين يجب أن تستكمل بمبادرة نحو إيجاد آليات أسعار الغذاء أيضاً.